عن أخت الرجال

بسمة النسور

في الثمانينيات، وفي لحظة غضب تلفزيونية، قالت نائبة أردنية شهيرة تنتمي إلى المعارضة، إنها الرجل الوحيد في مجلس النواب، وذلك في سياق إدانة المجلس الذي اعتبرته متخاذلا وجبانا. لم تدرك تلك السيدة حينها أن منطقها كان ذكوريا محضا، يحمل، في طياته، نظرة دونية إلى الأنوثة باعتبارها نقيض الشجاعة والجرأة والمروءة والكرامة والوعي السياسي الحر. وصدورا عن إحساسها بالتفوق على زملائها، وصفتهم ضمنا بالنساء، واحتكرت لذاتها صفة الرجولة امتيازا لا يُجارى! ولطالما استضافتها القنوات الإخبارية الكبرى، وأعجب كثيرون بجرأتها غير المسبوقة، ومواقفها السياسية الثابتة، وتمرّدها على الثوابت، ما عرّضها للمحاكمة. وقد وصل الأمر بمتطرفين أن طالبوا بتطبيق حكم الردّة عليها، وتطليقها من زوجها وهدر دمها، بينما حازت على إعجاب جمهور الشابات والشباب، على وجه الخصوص، الذين اعتبروها مثلا أعلى، على الرغم من رفضها فكرة الكوتا، حيث تخصص بموجب القانون نسبة معينة لمقاعد النساء في المجلس، معتبرة ذلك تقليلا من شأنها نائبةً وطن تمثل الجميع، مع أن مقعدها الذي تُرشحت بموجبه كان عن مقعد مخصص لأقلية. وقد رفضت كوتا النساء في سياق مقاومة كل أشكال التمييز ضد المرأة، حتى لو كان إيجابيا.

لم تطرح نفسها يوما نسوية، حريصة على تحصيل مزيد من الحقوق للمرأة. وبذلك خسرت، كما أرى، جماهير النساء التي كانت ستشكل قاعدةً شعبية لا يستهان بها، وكثيرا ما عبرت قياديات في الحركة النسائية الأردنية عن خيبة أملها بالسيدة الرمز التي تنكّرت لأنوثتها، عن سبق إصرار وتصميم، وتماهت مع عالم يحكمه نمط تفكير ذكوري متخلف، لا يرى في المرأة ندّا يستحق الاحترام والتقدير.

انسحبت تلك السيدة من المشهد السياسي، على إثر إخفاقاتٍ عديدةٍ وخيباتٍ كثيرة، وفوّتت على الحركة النسائية فرصة حضور قوي ومؤثر، ولم تمهد الطريق، كما كان مفترضا بها، رائدة، لظهور أسماء نسائية جادّة، تتميز بالوعي الحر، إلى عضوية المجلس. جرى ذلك ضمن استثناءاتٍ قليلةٍ لسيداتٍ نجحن بالوصول إلى مجلس النواب، بسبب انتمائهن الحزبي، مقيداتٍ بأفكار الحزب ذاته الذي لم يكفّ عن ممارسة الوصاية على أدائهن المنضبط الذي لم يخدم حركة تحرّر المرأة، بل عمل على تهميشها والتقليل من أهمية دورها في الحياة العامة، إضافة إلى أسماء نسائية بلا أدنى كفاءة شبه أمية، ليس لها أي وزن، أوصلتها الكوتا والحسابات العشائرية، وقبلن بدورهن حمولةً فائضةً، تقضي وقتها في أثناء انعقاد المجلس الذي يناقش قضايا الأمة بالثرثرة عن تنشيف الملوخية، والتوسط لأبناء مناطقهن طمعا في الترشّح من جديد. ولا يمكن، في هذا السياق، تبرئة ساحة المنظمات النسائية من التقصير في إيجاد كوادر نسائية ذات كفاءة، لأنها انهمكت في الحصول على التمويلات الأجنبية من أجل مشاريع تنموية شكلية، أدت إلى إثراء بعضهن بالكسب غير المشروع، من خلال المتاجرة بقضايا المرأة، من دون أن يُحدثن أي تغيير في الواقع البغيض الذي يشهد انتهاكا واعتداءً دوريا على حقوق المرأة، ويرى خروجها إلى الحياة العامة وسوق العمل مزاحمةً غير مشروعة للرجل، فتدفع بلا ذنب، سوى الأنوثة، ثمن جهل وتعسف مجتمع معاير لها من حيث المبدأ، ولا يؤدي كل ذلك الضجيج والجعجعة الفارغة في المحافل وأمام الكاميرات إلا إلى مزيد من الظلم والافتراء. من هنا، لا تجد المرأة في ساحة الذئاب تلك مناصا سوى التماهي مع المنطق السائد، فتتخلى عن وصمة الأنوثة، وتتحول، سعيا إلى تحقيق ذاتها، إلى نموذج ذكوري فج، تفرح به بيالاه، وتعتبر نفسها حققت إنجازا كبيرا، وخطوة باتجاه المجد، حين يصفونها بأخت الرجال!

رسائل موسكو ودمشق

حسين عبد العزيز

أن يقول بشار الأسد، خلال استقباله الوفد الروسي برئاسة يوري بوريسوف نائب رئيس الوزراء، إن الفريقين، الروسي والحكومي السوري نجحا في تحقيق حل مقبول للطرفين، في قضايا عديدة، فهذا يعني أن ثمّة تنازلات كبيرة، قدّمها النظام لروسيا في الشق الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين النظام و«الإدارة الذاتية» الكردية. صحيحٌ أن كلام المعلم أن إي اتفاق لا يتوافق مع الدستور السوري لن يقبل به النظام، لكن الصحيح أيضا أن هذه العبارة فضفاضة، ولا توضح المعنى الدقيق منها، فالدستور السوري لعام 2012 يتحدّث عن نوع من اللامركزية والإدارة المحلية في الحكم.

تعول روسيا على إدخال «الإدارة الذاتية» في ملف التسوية السورية، بما يحقق لها ثلاثة أهداف: منح روسيا قدرة على التحرك السياسي على المستوى الدولي افتقدته في الآونة الأخيرة، بعدما انتهى عمليا مسار أستانة، وأصبحت اجتماعاته مجرد بروتوكول شكلي. إحداث خرق في جدار العلاقة الكردية الأميركية، وتوجيه رسائل استرضاء إلى الأميركيين إن حلفيكم المحلي سيصبح جزءا من اللعبة السياسية، تمهيد الطريق لحصول تسوية سياسية بين النظام و«الإدارة الذاتية» تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد، بعدما توقفت أو خفّفت الإدارة الكردية بيعها الثروات النفطية للنظام.

وقد كشفت زيارة الوفد الروسي، ثم المؤتمر الصحافي المشترك بين المعلم ولافروف، أوهاما كثيرة في أوساط المعارضة ممن قرأت هذه الزيارة وفق الرغبات السياسية، لا وفق الإمكان السياسي. لا شك أن الروس في مأزق، ودخلوا في طريق مسدود لعدم قدرتهم على تحويل نجاحاتهم العسكرية إلى عقود سياسية قابلة للتسويق، وهم يبحثون عن مخرج سياسي للأزمة، بما ينهي حالة الاستنزاف الاقتصادية والعسكرية لموسكو. ولكن الشروط الأميركية المتاحة من جهة، وشروط النظام من جهة ثانية، أعدمت الخيارات الروسية، فإما أن تذهب مع واشنطن للضغط على النظام، أو تتخذ جانب النظام بكل حمولاته الثقيلة لمواجهة الأميركيين. لقد اختارت الخيار الثاني، فهو وحده الذي يحفظ مصالحها البعيدة، طالما لا يوجد تغيير في أفق السياسة الأميركية.

(كاتب وإعلامي سوري)

تونس وغياب قيم الانتقال الديمقراطي

المهدي مبروك

في خضم الصراعات السياسية والمناكفات العبثية التي لا تنتهي، منذ عقد تقريبا، بين مختلف النخب الحزبية والسياسية في تونس، نستطيع، من دون عناء كبير، أن نقف على جملةٍ من الخلاصات الأولية، لعل أهمها غلبة المناورات السياسية على سلوك الفاعلين ومبادراتهم، حتى تحولت السياسة، عند أغلبهم، إلى حرب الكل ضد الكل، حرب تستعمل فيها أقصى المبرّرات لـ«تكتيل بالخصوم السياسيين، من دون أي رادع أخلاقي أو سياسي. أما القانون فإنه آخر ما يمكن أن يردع الناس، فضلا عن النخب: استهتار به، تشكيك في استقلاليته، ولعب بصورته ووظائفه على شاشات إعلام مفلت، وحرّض هذا كله الناس على القضاء. لقد رأينا في «بلاتوات» الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي سلخ القضاء في تطاول عليه غير مسبوق.

وقد أشار «المسح العالمي للقيم» (تجربه شبكة عالمية من علماء الاجتماع) و«المؤشر العربي» (ينجزه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، في مناسبات عديدة، إلى انحياز الشعوب العربية للديمقراطية. وتمت الإشارة، في مواقع عديدة أيضا، إلى حالة الانفصام التي تعتري فئاتٍ واسعة، فعلى الرغم من توقها للديمقراطية، تظل مترددة، بل معادية لجملة من القيم التي تجاور الديمقراطية وتصاحبها، على غرار قيم المسؤولية وحرية الضمير والمساواة بين الرجل والمرأة.. إلخ. طبعا إلى جانب كل القيم التي تتعلق بالشرف والحياة الحميمية الخاصة بالأفراد.. إلخ. ولكن يبدو أن حالة الانفصام تلك قد ضربت بدورها النخب الحزبية والسياسية التونسية، ولم ينج منها إلا القليل، وهي التي يفترض أن تكون مؤتمنة على تعزيز الانتقال الديمقراطي وشروطه القيمية. تتواصل في تونس حرب الكل ضد الكل، لتعود السمة الثابتة الوحيدة في مشهد سياسي متقلب. تتواصل الحروب القديمة، بل تتجدد، بين أنصار النظام القديم والقوى السياسية الجديدة التي منحتها الثورة شرعية الوجود، لم تفلح مختلف صيغ المصالحة الوطنية، بما فيها التي تمت تحت قبة البرلمان، ونصّت عليها القوانين، في طي صفحة الماضي، كما أن جهود تجربة العدالة الانتقالية في هذا المسعى بالذات ظلت محدودة، وقد ورثت الأمينة العامة للحزب الحر الدستوري، عبير موسي، جبال الحقد والكراهية التي كانت بين أنصار حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب بن علي الحاكم سابقا، المنحل) والمعارضة عموما، وخصوصا الإسلاميين منهم. وقد أعاد رفض حركة النهضة، بزعامة راشد الغنوشي، في المجلس التأسيسي في العام 2012، إقرار قانون العزل هذه الأشباح لتغدو فاعلا سياسيا، يكبل للثورة والمعارضة أبشع النعوت تحت قبة البرلمان ذاته، وذلك من مكر التاريخ وتكد الزمان. وقد نجد ألف عذر لاستمرار هذه الجبهة على اشدّها بين أعداء الماضي الزاحف على حاضرنا والذي عطّل مجلس النواب خلال السنة الأولى من عمره، وقدّم صورة سيئة عنه، وعن النواب، والعمل النيابي عموما، وأكثر من أي وقت مضى، ولكن أن تشتعل جبهاتٌ بين رفاق على هوة الثورة، فهذا ما يقتضي جهدا استثنائيا للتفكيك والفهم.

يعود الأمر، في تقديري، إلى لحظة سقوط النظام وبروز رهانات جديدة لدى الفاعلين السياسيين، تقوم على التنافس السياسي الحاد، وما يقتضيه من وهم الانفراد بالحقيقة السياسية والأخلاقية، وذلك ما فاقم الهواجس المتبادلة إلى حد الرهاب من الآخر الرفيق الذي تحول إلى خصم شرس. تشكلت هذه المشاعر على قاعدة الخشية من أن يكون الآخر ممحاةً تهدد الوجود. هذا الخوف الغريزي المبكر هو الذي عطل إمكانية الالتقاء الحقيقي، وغذّى أزمة الثقة المتبادلة. انقلب حلفاء الأمس من يساريين وإسلاميين، والذين كانوا قد التقوا في هيئة 18 أكتوبر للحقوق الحريات (في العام 2005)، على بعضهم بعضا، فرّقتهم الثورة وحولتهم أعداء. وكان خوف هؤلاء من قدوم الإسلاميين، المبالغ فيه، فضلا عن غرورهم، والإرهاب، سببا في الخلافات التي ظهرت مبكرا لتحصل القطيعة، و«العداوة الأبدية» بعد الاغتيالين الذين طاولا الشهيدين، شكري بلعيد في فبراير/ شباط 2013 ومحمد البراهمي في يوليو/ تموز 2013. كان الحكم وما يقتضيه من تنافس سياسي، في سياقات انتقالية حادّة، العامل الآخر الذي غذّى العداوات التاريخية، وذلك ما أشعل فتيل الحرب بين الفرقاء. ويتواصل القصف العنيف والمباشر بين هؤلاء خلال الحملات الانتخابية وما أكثرها: رئاسية، تشريعية، بلدية .. إلخ. ولكن على خلاف كل الأعراف، يتواصل القصف حتى بعد صدور النتائج، إذ ينقسم المتنافسون إلى حكام ومعارضين، لتتغذى حرب الكل ضد الكل من مصادر عديدة: إدارة الملفات والاختيارات والسياسات العمومية المتبعة والأخطاء المرتكبة، علاوة على العداء الأيديولوجي الموروث. لا يعود الأمر إلى مجرّد سياقات

> تتواصل في تونس حرب الكل ضد الكل، لتغدو السمة الثابتة الوحيدة في مشهد سياسي متقلب

حادّة ظلت دوما على أهبة الانفجار، ترمي الأحداث المستجدة يوميا بأطنان من الحطب على نيران رفضت أصلا أن تخمد لتظل دوما مشتعلة. ولكن الأمر أعمق بكثير، فهو يعود إلى قيم الثقافة السياسية التي تشكل تصورات الناس وقيمهم وقناعاتهم. تفيد المؤشرات المذكورة سابقا بأن النخب التونسية قد ذهبت إلى انتقال ديمقراطي، من دون أن تتشبع بما يكفي بقيمه وفضائله. يتم عادة اختزال الانتقال الديمقراطي في محطات انتخابية مشدودة في جلها، حسب تصوراتها، إلى إجراءات شكلية، هي قوانين وأرقام وهياكل، يكشف الصراع تحت قبة البرلمان، وفي الفضاء الأزرق الافتراضي، عن انتهاكات فجّة لمبادئ حقوق الإنسان ووحدة الدولة والاحتكام إلى دولة القانون وعلويته، من دون أن نشير إلى عنف اللغة، والمعجم الذي لا يتوزع عن قذف جبالٍ من الشتيمة على كل مخالف.

ستحتاج تونس إلى مسار طويل من أجل توطين الانتقال الديمقراطي في تربية ثقافية وسياسة، قبل توطينه في مؤسسات صلبة، على أهمية ذلك والحاجة الملحّة إليه.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

«الشبكة النظيفة»... حرب باردة أخرى

سامر خير احمد

ساحة الحرب المقبلة بين الولايات المتحدة والصين، ستكون، على ما يبدو، في العالم الافتراضي، إذ تلقت بكين بغضب كبير الخطة الأميركية التي أعلنها وزير الخارجية، مايك بومبيو، تحت اسم «برنامج الشبكة النظيفة»، بكثير من الغضب، لأنها تستهدف «تنظيف» شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من حضور الشركات والبرامج الصينية، على مستويي الأجهزة والتطبيقات، تحت ذريعة حماية الأمن القومي الأميركي. ليس ذلك فحسب، بل راح بومبيو يبشر بخطته تلك في أوروبا، لحث حكوماتها على أن تحذو حذو الولايات المتحدة في محاصرة انتشار تطبيقات ومواقع صينية، مثل برنامج التراسل الشهير «وي تشات»، وموقع «علي بابا» الخاص بالتسويق، وتطبيق مشاركة مقاطع الفيديو «تيك توك»، هذا فضلاً عن الدفع إلى خفض حصة شركة هواوي في سوقي أجهزة الهواتف المحمولة والبنية التحتية للإنترنت، متذرعاً بأن الحكومة الصينية تستخدم تلك الأجهزة والتطبيقات للوصول إلى بيانات المستخدمين الأميركيين ومعلوماتهم، بشكل يهدّد الأمن القومي الأميركي.

تتضمن الخطة الأميركية خمسة محاور لحماية التكنولوجيا الصينية المزدهرة، تشمل: الحوامل الرقمية، الأجهزة الذكية، السحابة الإلكترونية، التخزين الرقمي والكوابل. وقد شرعت الحكومة الأميركية فعلاً في إصدار تشريعات تمنع الشركات أو الأشخاص في الولايات المتحدة من التعاقد مع أيّ من الشركات الصينية المنتجة لتلك الأجهزة والتطبيقات، بدأت حين هدّد الرئيس الأميركي، ترامب، مطلع أغسطس/ آب الفائت، شركة «بايت دانس» الصينية مالكة تطبيق «تيك توك» بحظر التطبيق ما لم يتم بيعه لشركة أميركية، ما أجبر الشركة الصينية على الدخول في مفاوضات مع شركتي أوراكل وأو التي تغزو السوق العالمية.

ولما كان الصينيون لا يستعملون للتراسل إلا تطبيق وي تشات» نتيجة حظر الحكومة الصينية تطبيق «واتساب» قبل نحو سنتين، وحظرها قبل سنوات مواقع التراسل الأخرى المرتبطة بفيسبوك، فإن حصة أبل في السوق الصينية الضخمة ستتراجع بالتأكيد، إذ لن يكون ممكناً لحاملي أجهزتها الذكية في الصين تنزيل تطبيق «وي تشات»، لأنه لن يكون متوفراً في متجر التطبيقات على الأجهزة (أبل ستور) بعد القرار الأميركي حظر تعامل الشركات الأميركية مع التطبيقات الصينية.

> إجراءات أميركية أحادية الجانب قد تؤدي إلى فقدان المفاهيم الاقتصادية الدولية السائدة مصداقيتها

وليس سبب التهديد الذي تواجهه «أبل» في السوق الصينية استعداد الصينيين على تطبيق «وي تشات» للتراسل وحسب، بل لأهم أنهم يستعملونه في مختلف مفاصل حياتهم، خصوصاً للدفع الإلكتروني، إذ تراجع في السنوات الأخيرة اعتماد الصينيين على النقود بشكلها التقليدي، وعلى البطاقات الائتمانية أيضاً، ويتجهون إلى الدفع الإلكتروني من خلال «وي تشات»، سواء في المتاجر الكبيرة أو الصغيرة، بما فيها محلات البقالة في الأحياء الشعبية، وفي الدفع لسيارات التاكسي ووسائل النقل العام الأخرى، إلى درجة أن الصينيين يتذرّون بأنهم يستعملون الدفع الإلكتروني عبر «وي تشات»، حتى لشراء بيضة من بقالة صغيرة في طرف الحي! وهذا يعني أنهم لا يمكنهم الاستغناء عن «وي تشات»، حتى لو اضطروا للاستغناء عن «آي فون».

ما يمكن استنتاجه من هذا السلوك الأميركي الذي ضاق ذرعاً بالنجاح الصيني في مجال التكنولوجيا، أن الولايات المتحدة لا تقبل السياسات والأفكار والاستراتيجيات الدولية التي تطرحها هي نفسها وتبشر بها، بل وتخوض حروباً في العالم وتسقط أنظمة تحت شعاراتها، إلا إذا كانت تخدم مصالحها، بينما ترفضها إذا أصبحت تلك السياسات والأفكار نفسها تتعارض مع نفوذها وسيطرتها. ببساطة، وإذا استعملنا المفردات التي فرضتها الولايات المتحدة والنظام الاقتصادي الغربي على العالم منذ انتهاء الحرب الباردة قبل ثلاثة عقود، فإن خطة «الشبكة النظيفة» الأميركية تتعارض مع أسس «العولمة» ومبادئ الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحويل العالم قرية صغيرة. لعل الولايات المتحدة لم تتخيل يوماً أن مفاهيمها عن الحرية الاقتصادية يمكن أن تقود إلى بروز ونجاح قوى جديدة في العالم، مثل الصين، لقد تخيّلت أن تلك المفاهيم أداة لها وحدها تستخدمها لفرض نفوذها على العالم.

ما يُخشى منه على نطاق واسع، بخصوص الاقتصاد العالمي، أن الإجراءات الأميركية أحادية الجانب التي قد تؤدي إلى فقدان المفاهيم الاقتصادية الدولية السائدة مصداقيتها، ومن ثم تعميق حالة فقدان الثقة بين دول مؤثرة في مجال صناعة التكنولوجيا، تقف الصين على أحد طرفيها بالطبع، خصوصاً إذا نجحت الولايات المتحدة في إقناع الدول الأوروبية الكبرى بأن تحذو حذوها، ما يعني تعطيل فرص الشراكة الدولية في تطوير شبكة الإنترنت، بل وتقسيم الإنترنت إلى أكثر من شبكة يجد المستخدم في كل واحدة منها ما هو ممنوع وما هو مسموح، بدلاً من أن تكون شبكة عالمية واحدة، إذ ليس من المتصوّر أن تقف الصين موقف المتفرّج على إخراجها من أسواق التكنولوجيا العالمية الكبرى.

وفي المحصلة، وبينما تبدو الولايات المتحدة كمن يريد أن يفرض على البشرية التنازل عن خطوات متقدّمة وناجحة حققتها الصين في مجال تطوير التكنولوجيا، لمجرّد أنه تم إنجازها في الصين، فإن العالم قد يكون متجهاً إلى شكل جديد من الحروب الباردة، لم يتصوّره أحد في زمن حروب الإمبراطوريات والأيديولوجيات، ويتناسب مع عصر ثورة التكنولوجيا الذي نعيشه.

(كاتب من الأردن)

أمام شركة «بايت دانس»، مالكة تطبيق «تيك توك» في بكين (إيمانويل وونغ/Getty)

براءة «أوسلو» وورطته الثمينة

معن البياري

السوء، الفادح في إعلان المبادئ، الموقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو)، ظاهر. ولذلك لا يضيفون على الدفّ لحناً جديداً من يستنزفون وقتهم في لعنه، سيما في مواسم ذكرى توقيعه السنوية، وهي السابعة والعشرون أمس. وكان الظن أن الأوْلى كِهذا أن يتم التداعي إلى صياغة خرائط طريق عملية، تحاول ما أمكنها أن تنقذ الحال الفلسطيني، سياسياً واقتصادياً، من البؤس المريع الذي يمكث فيه، وتبتكر وسائل كفاحية ونضالية في مقاومة الاحتلال، في الوسع أن يتبصّر الرائي فيها سبيلاً إلى إنهائه. ومن العجائب الطافحة بأوجه غرابةٍ زائدةٍ أن أولئك، عندما يفعلون هذا، يستطيبون، باستسهال وخفّة غريزيين، القول إن «أوسلو» هو المسؤول عن هذا الحال، فيما أولى البديهيات المنظورة أن عدم تحقق ما نصّ عليه الاتفاق الملعون (والفادح السوء، كما ذكّر الاستهلال أعلاه)، بالإجهاز عليه، وسدّ المنافذ التي اشتمل عليها في طريق العبور إلى إنجاز بعض الحقوق الفلسطينية، المنقوصة، هو من أسباب البؤس الفلسطيني الراهن، وليس «أوسلو» نفسه. وهنا، يصير طيباً لو يتواضع الناقمون هؤلاء، ويتذكّروا أن من تطوّع بمهمة إسقاط الاتفاق السيئ الذكر هي دبابات شارون وسياسات اليمين الإسرائيلي، مسنودتيْن بذيلية شيمون بيريز وأمثاله، وليس الذين أجهدوا أنفسهم، في دمشق وطهران وبيروت، في اجتماعات وبيانات ضد الاتفاق، وضد «مخرجاته» على ما كان بعضهم يسترسلون.

ليس الغرض من الكلام أعلاه المسّ بالنيات الصادقة لدى أصحابنا هؤلاء، ولا بمشروعية معارضتهم اتفاقاً لم يبذل الفلسطينيون، عقوداً، دماء زكيةً من أجله، وإنما التدويه إلى وجوب أن تتصف قدراتنا النقدية في معالجة أحوالنا، راهنها وماضيها، بغير تدوسّل شحنات الغضب. ومنعطفٌ ثقيل الحضور في التجربة الفلسطينية المديدة، يوزن اتفاق أوسلو، لا يجوز الإطلال عليه، بعد 27 عاماً على إشهاره، بلغة من يشارك في مسيرة احتجاج ضدّه، في اليوم التالي لتوقيعه، سواء في مخيم شعفاط أو جادّة في باريس، وإنما باستعادة الحقيقة الأهم، أنه بمقدار ما عارضته جموعٌ فلسطينية وازنة، محقّة، فإن الكتلة الراجحة في دولة الاحتلال عارضته، وتكفّلت بقتله، وبتدمير علائم الكيانية الفلسطينية المتولّدة منه، ومن ذلك أن شارون كان يعرف ما يفعل، لما افتتح واحدةً من حروبه على الشعب الفلسطيني بتدمير مطار هذا الشعب في غزة. وحقيقةٌ ليست أقل أهمية أن آلافاً من معارضي «أوسلو»، في فصائل العمل الوطني وغيرها، يسّر لهم هذا الاتفاق عودة من نوع ما إلى الضفة الغربية، والانخراط في نشاط كفاحي هناك، ولو من خلال مؤسّسات تتبع السلطة الوطنية. وكما استهدف التوحش الإسرائيلي أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو علي مصطفى، في مكتبه في رام الله، صيف عام 2001، فإنه اعتقل رئيس المجلس التشريعي المنتخب، عزيز الدويك، القيادي في حركة حماس التي وجدت أن من «مخرجات» اتفاق أوسلو ما يمكّنها من حضور مؤسساتي، ويختبر قدراتها في إدارة شؤون شعبها في الضفة والقطاع (نجاحها أو فشلها موضوع آخر). والمعنى هنا أن ثمّة أوجهاً أخرى لمقاربة الاتفاق المُتبارى في ذمّه بما ليس فيه (!).

ومن أعاجيب نشطُ اللكّ والعجن فيها، أخيراً، أنه ليس من حق الفلسطينيين لوم حكام الإمارات والبحرين في تطبيعهم المبتذل مع إسرائيل، فهم (الفلسطينيون) وقّعوا اتفاق أوسلو. وجالسوا الإسرائيليين، وعاهدوهم في غير شأن. ولا يَ منا أن يتجنّد في لعن هذا كله، ولكن من دون أن يستقبل تخريفاً كهذا بأريحيّة، فاتفاق أوسلو برمّته، من هذا، لأنه ليس معاهدة سلام، وفي عموم تفاهماتها مع حكومات إسرائيل لم توقع منظمة التحرير على اتفاق ينهي الصراع (بوجّه محمود عباس سنوياً في ذكرى النكبة خطاباً للشعب الفلسطيني)، كما أن استنكاف المحتل الإسرائيلي عن الوفاء باستحقاقات اتفاقاته، مع المضي في الاستيطان ونهب الأراضي والتهويد في القدس، تجعل الادعي أن يمتنع أي نظام عربي، مهما بلغت حماسيته (وغيرها؟) عن إقامة أي لون من العلاقات مع إسرائيل التي لم يتنازل الذين وقعوا على «أوسلو» على استحقاق انسحابها إلى حدود 4 يونيو 1967، على ما يحسن تذكير الذين استحسنوا الكلام عن ورطة أوسلو، فيما هي ورطة ثمينة، أضاع الفلسطينيون ممكناتٍ وفيرة فيها، وهذا موضوع آخر وطويل.

أنصاف الحلول عربية

سامح راشد

شهد العالم العربي تحولاً جذرياً مهما خلال العقود الماضية، من المواقف المطلقة والحلول الجذرية غير الواقعية، إلى أنصاف الحلول والتسويات المنقوصة والتحايل على التصدّي للمشكلات بالالتفاف حولها. سبقت مصر العرب إلى هذا المنحى منذ أربعين عاماً، فبعد ما جرى عام 1967، باتت لدى أنور السادات قناعة باستحالة الحل الجذري بالقضاء، على إسرائيل، وأنه لن يستطيع القاءها في البحر. ولا يملك سوى دفعها نحو التخلي عن سيناء، عبر رفع تكلفة الاحتفاظ بها، فكان قرار الحرب، أو بالأدق «تحريك الموقف العسكري» حسب تعبيره.

وبعد سنوات، حاول ياسر عرفات حصد مكاسب على الأرض، بغض النظر عن مبادئ القضية ومقتضيات الحق الفلسطيني، فخرجت تفاهمات أوسلو عام 1993. وكلما مر الوقت، زاد العرب انهماكاً (والهرولة) في حلول ليست حلولاً، وإنما فقط أنصاف حلول وتسويات جزئية تقدّم ترضيات مؤقتة، تفتقد أدنى مقومات الاستمرار، ولا تحتي تصلح لتطويرها إلى حلول كاملة في وقت لاحق.

وحين وقعت أحداث «11 سبتمبر» في 2001، اختار العرب أيضاً الوقوف منتصف الطريق، فلا هم استنكروا الاتهامات الأميركية بمسؤولية العرب والمسلمين عن الإرهاب، وتفريخ أجيال من المتطرّفين الإسلاميين، ورفضوا المشاركة في ما أسمتها واشنطن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. ولا هم اعترفوا بالمسؤولية عن الأحداث، ولو بشكل غير مباشر. ما حدث أن الحكومات العربية رفضت ربط الإرهاب بالمسلمين والعرب، ثم استجابت للضغوط الأميركية حول إجراءات الأمن والتتبع وتبادل المعلومات بكل انصياع وطوعية. وبعد عثرات كثيرة ومآزق لم يخل منها التاريخ العربي المعاصر، توصل العرب إلى أن التحدّيات والتهديدات واحدة، والمصالح العربية بدورها واحدة أيضاً. ولذا صار من الضروري إحداث نقلة نوعية في أطر العمل العربي المشترك ومرتكزاته وآلياته، بما يعكس تلك القناعات العربية حول المصالح والتهديدات المشتركة والمصير الواحد وأهمية دور الشعوب، فخرجت أفكار وصيغ كثيرة لترجمة تلك القناعات، تجسّد بعضها مؤسسياً مثل مجلس السلم والأمن العربي، والبرلمان العربي. وانعكس بعضها الآخر في آليات القرار العربي، فتم تعديل طريقة التصويت واتخاذ القرارات. إلا أن فعالية تلك المؤسسات والآليات ظلت شبه منعدمة، بل إن بعض مظاهر التكاتف العربي التي صارت مُلحة بسبب تكالب الأطراف غير العربية، وتوالي التهديدات الفعلية المباشرة لأمن الدول العربية واستقرارها جماعة وفرادى، ظلت مجرد أفكار وتمنيات، على الرغم من وجود اقتراحات محددة وواضحة بشأنها.

والمثال الأبرز في هذا التناقض، رفض دول عربية إقرار فكرة إنشاء، قوة عربية مشتركة، على الرغم من أن تلك الدول هي الأكثر تضرّراً وتعرّضاً للتهديدات والمخاطر التي يمكن دروْها أو تحجيمها لو قُيض لتلك القوة الظهور إلى النور.

ولا يقتصر تمسّك العرب بأنصاف الحلول والخطوات الناقصة على القضايا الخارجية، أو ذات الطابع الجماعي والإقليمي. بل حتى في القضايا الداخلية والمتعلقة مباشرة بالاستقرار والسياسات الداخلية، تدير معظم الحكومات العربية شؤونها الداخلية بمنطق «خطوتان إلى الأمام .. ومثلهما إلى الخلف».

تُرى، هل هي خصيصة يتفرّد بها العرب عن بقية الأجناس؟ وإلا لماذا يتمسّكون طوال هذه العقود بمنهجية «أنصاف الحلول»، على الرغم من ثبوت فشلها، وأنها ليست حلولاً ولا حتى أنصافها؟ أم أنهم يدركون جيداً أنها تفاهمات شكلية، تجرّد القضايا من مبادئها بحجج وتبريرات ترفع الحرج، وتبعد المواجهة، وتحمل أعباء الحلول الحقيقية الكاملة؟

هل حقاً فاجأكم التطبيع؟

سعيرة المسالمة

كشفت السنوات العشر الأخيرة عن عمق الفجوة بين الشارع العربي وأنظمته الحاكمة، ليس بسبب سياساتها الخارجية التي لن تختلف في سرّيتها عنها في علنيتها، والتي لم تكن يوماً ضمن اهتمامات هذا الشارع المدرك أنها محكومة بمصالح الزعماء مع الجهات الدولية الراعية لهم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يفسر توقيت إعلان أنظمة الدول التابعة للإدارة الأميركية «علانية التطبيع مع إسرائيل»، حيث تدخل هذه الاتفاقيات ضمن الحملة الإعلانية لإعادة انتخاب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعد سقوطه في المستويين: خارجياً، في قضايا تحقيق العدالة والشرعية الدولية وحماية البيئة وغيرها. داخلياً، في ضمان حقوق المواطنة الأميركية المتساوية، واستحضاره الحرب الأهلية من خلال تصريحات تستفز واقع التنوع القومي و«اللوني» لعموم الشعب الأميركي، وطريقة تعامله في أهم ملفات الصحة العامة بعد انتشار جائحة كورونا وأرقامها المرعبة في بلاده.

وإذا كانت الخطوات الإماراتية والبحرينية جاءت ضمن سياق متسلسل ومنطقي لتنامي مصالحهما في إعلان الشراكة مع إسرائيل، فإن الأمر الذي يجب الاعتراف به هو عدم حدوث أي مفاجأة، أو حتى أنه أتى من خارج سياق التوقعات الشعبية لمآلات الأحداث، ما يجعل حجم الاستهجان الذي مارسه مثقفون كثيرون على صفحات التواصل الاجتماعي، أو على الصفحات القليلة التي لا تزال تسمح بتداول القضية الفلسطينية في منابرها.

ما جعل الاستغراب هو الأمر الأكثر غرابة من اتفاقيتي التطبيع، وهو لا يتناسب وحقيقة وعي المثقفين أنفسهم أدوار هذه الأنظمة العربية على مدار سنوات في الصمت المنهج على طمس الهوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وتسليمه ما سمي محور المقاومة (إيران، سورية، حزب الله) بما يتضمنه هذا التعبير من تحييد كامل لأدوار الدول العربية، وهو ما يجعل هذا الاستهجان الكبير المتداول في غير محله، إلا إذا كان المثقف العربي يعوّل على أدوار كبيرة لهذه الأنظمة في الانتصار لقضية فلسطين على حساب مصالحهم ورعاتهم الدوليين، ما لا يبرّر أن تكون الواقعة صعبة القبول إلى درجة الصدمة منها، على الرغم من ألمها العميق في نفوس أجيالنا التي ولدت وترعرعت تحت ظل أنظمةٍ جعلت من القضية الفلسطينية على مدار عقود قناعاً تحكمنا من خلفه، وتحاكمنا عندما نرى ما هو خلفه أو خلافه.

كانت القضية الفلسطينية ولا تزال شعبية عامة، لم تأخذ شرعيتها من طبيعة الأنظمة التي تحكم البلدان العربية، فهي في سورية بقيت قضية أساسية للسوريين، على الرغم من كل الانقلابات التي حكمت سورية منذ تاريخ استقلالها الأول عام 1920 واستقلالها الثاني عام 1946. وعلى الرغم مما بينهما من انقلاب وتداول لنزاعات سورية كثيرة وثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي، والانقلابات العسكرية التي حكمت سورية، بقيت القضية الفلسطينية أولوية سورية، كما كانت أولوية عربية، وحقوقية شرعية وفق قرارات أممية كثيرة، ما ينفي أن تتبدّل طبيعتها وأحقيتها مع تبدّل واقع الأنظمة ومدى ارتباط مصائرهم أنظمة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ولم تغير اتفاقية السلام بين مصر أنور السادات وإسرائيل في رفض الشعب المصري أي عملية تطبيع على أرض الواقع، وبقيت «السفارة في العمارة» معزولة شعبياً، وبقيت قضية إقامة الدولة الفلسطينية واحدةً من أولويات العرب، على الرغم من حالة التفوّق الإسرائيلي في كل مجالات الحياة، في الوقت الذي بقيت الأنظمة العربية تراهن، في بقائها، على مدى قدرتها في عزل مجتمعاتها، وإبعادها عن الاندماج في عملية التنمية السياسية والمجتمعية والاقتصادية التي سادت العالم في العقود الستة الأخيرة، حتى في الدول الغنية التي تحولت إلى مجرّد أسواق استهلاكية. ومع كسر الشعوب حواجز العزلة المفروضة، وانتفاضتها على واقعها، استخدمت الأنظمة اليوم الذريعة نفسها لإعلان تقاربها، بل تماهيها مع المشروع الإسرائيلي في المنطقة، بأنه تحت عنوان التطوير الخدمي والتكنولوجي والاقتصادي.

هل يتناقض التطوير الاقتصادي مع شرعية القضية الفلسطينية؟ وهل كان هم قيام دولة فلسطين العائق في صناعة علم الفضاء أو سباق التكنولوجيا في البحرين والإمارات مع كل ما تمل

الشرق الأوسط بعد التطبيع الإسرائيلي الإماراتي

أمجد أحمد جبريل

ربما يمثّل إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 13 أغسطس/ آب الماضي، عن «اتفاق أبراهام» بين الطرفين، الإسرائيلي والإماراتي، ثم إعلانه التطبيع الإسرائيلي البحريني في 11 سبتمبر/ أيلول الجاري، فضلاً عن تخفيض أعداد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان، ثلاثة من أكبر إنجازاته «الرمزية» في مجال السياسة الخارجية التي يأمل، عبر توظيفها انتخابياً، أن تقيه من عثراته الداخلية الكثيرة، خصوصاً بعد فشله في التعامل مع تداعيات جائحة كورونا على بلاده، صحياً واقتصادياً. وبغض النظر عن التوظيفات الدعائية/ الانتخابية لهذه التطورات، ثمّة خمس ملاحظات على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بعد تطبيع كلّ من الإمارات والبحرين، مع إسرائيل.

الأولى، أنه لا يمكن فصل «اتفاق أبراهام»، عن «صفقة القرن» وسياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط إجمالاً، خصوصاً مسعى واشنطن إلى إنشاء «تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي» (Middle East Strategic Alliance)، الذي يُعتبر من ثمار القمة العربية الإسلامية الأميركية في الرياض في 21 مايو/ أيار 2017. وفضلاً عن تنفيذ ترامب أغلب وعوده بدعم إسرائيل، نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة في مايو/ أيار 2018، وتوسيع دائرة التطبيع الدبلوماسي مع إسرائيل، فقد اتخذ خطواتٍ عديدة في مسار «الحل الإقليمي» لقضية فلسطين؛ أي شرعنة وضع إسرائيل خليجياً وعربياً، ومنحها مزيداً من المزايا الاستراتيجية والاقتصادية، من دون تقديم أية تنازلات، مع تجاهل الحقوق الفلسطينية وتهميشها، بالتوازي مع تكثيف سياسات عزل القوتيْن الإقليميتيْن المنافستيْن، إيران وتركيا. وعلى الرغم من نشاط الدبلوماسية الأميركية، في توظيف هذه التطوّرات، لتعزيز حظوظ الرئيس ترامب الانتخابية، في مواجهة المرشح الديمقراطي للرئاسة، جو بايدين، فإن حصاد تلك الدبلوماسية لا يزال «محدوداً»، كما اتضح من جولة وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، (على إسرائيل والسودان والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان) أواخر أغسطس/ آب الماضي، والتي تلتها جولة جارد كوشنر، صهر الرئيس ترامب وكبير مستشاريه، (على إسرائيل والإمارات والبحرين وقطر والسعودية).

بيد أن ذلك لا يعني توقف ضغوط واشنطن لتوسيع التطبيع، وربما نجاحها أيضاً في بعض الحالات، مثل إعلان ترامب في 4 سبتمبر/ أيلول، نجاحه في إقناع صربيا بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة، وأن كوسوفو قرّرت تدشين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ثم إعلانه التطبيع الإسرائيلي البحريني.

تتعلق الملاحظة الثانية بمسعى إسرائيل إلى زيادة قدراتها في توظيف حالات «الانكشاف الخليجي»، و«الضعف العربي المزمن»، و«السيولة الإقليمية»، لتوطيد مكانتها الإقليمية، ومد نفوذها ونشاطها الأمني والاستخباري إلى الخليج العربي واليمن، خصوصاً أرخبيل سقطرى وباب المندب، مع تحقيق مكاسب اقتصادية من جذب الاستثمارات الإماراتية، ومن ثم دعم مكانة إسرائيل، في الصراع على قيادة المنطقة ضد إيران وتركيا، ضمن عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الجارية حالياً، بحيث تكون إسرائيل القوة الإقليمية المهيمنة، ما قد يدفع إيران إلى تقديم العامل الأمني على الاقتصادي في سياستها تجاه أبوظبي، وربما الرد، عبر أدوات مختلفة، ليس آخرها المناورات الإيرانية الضخمة، في سبتمبر/ أيلول الجاري، وحملت شعار «أمن دائم في ظل اقتدار دفاعي».

الملاحظة الثالثة رفض جامعة الدول العربية الطلب الفلسطيني إدانة تطبيع أبوظبي مع إسرائيل، ما يضيف «وهناً على وهن» المواقف الرسمية العربية، ويزيد من تآكل البعد العربي الرسمي في قضية فلسطين، لمصلحة إبراز هيمنة العامل الدولي، خصوصاً الأميركي/ الإسرائيلي على مسارات القضية التي تكاد تتحول إلى صراع بين العامل الذاتي الفلسطيني (يحتاج الوحدة الوطنية، والحوار، وتفعيل المؤسسات، وصولاً إلى إطلاق انتفاضة ثالثة شعبية شاملة)، في مواجهة نظام «أبارتهايد عنصري» مدعوم أميركياً ودولياً.

والأخطر من ذلك غياب رؤية استراتيجية عربية في إدارة العلاقة مع إسرائيل، وهذا ما يفسّر أنها المستفيد الأكبر دائماً، من عملية التسوية/ التطبيع معها، منذ اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978. وحتى في حالة مصر، أكبر الدول العربية، حققت إسرائيل، ولا تزال، «مزايا نسبيّة» من عملية التسوية أكثر من القاهرة، سواء في الحصول على مساعداتٍ اقتصادية وعسكرية، ناهيك عن الدعم السياسي الأميركي، أم «التأكيد المتجدّد» على محورية الدور الإسرائيلي في استراتيجية واشنطن تجاه الشرق الأوسط، وأولوية التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، أو قدرة إسرائيل على استباحة «أمن سيناء» بشكل متكرّر، تحت دعاوى واهية تتعلق بالأمن الإسرائيلي، ولا علاقة لها بمصالح الشعب المصري الذي تتم سرقة ثرواته من الغاز في مياه شرق المتوسط جهاراً نهاراً، عبر تحالفات القاهرة مع إسرائيل واليونان وقبرص.

تتعلق الملاحظة الرابعة بموقف السعودية من التطبيع؛ الذي يتلخص في ثلاثة ملامح؛ أولها تأييد الرياض سياسات أبوظبي والمنامة إجمالاً، خصوصاً بعد استلام محمد بن سلمان ولاية العهد في يونيو/ حزيران 2017، وصولاً إلى تراجع مواقف السعودية من فلسطين، وتقاربها المتزايد مع إسرائيل، مع سيادة أفكار «نيوليبرالية»، في رؤية 2030 ومشروع نيوم.

وثانيها أن هناك بوادر «تفاهمات أمنية» واقعية بين السعودية وإسرائيل، في مواجهة إيران وحلفائها في الشرق الأوسط، بغض النظر عن غياب العلاقة الدبلوماسية العلنية بين الرياض وتل أبيب. وثالثها أن سياسة ترامب الخارجية نجحت في إعادة تشغيل محور «الاعتدال العربي» مع تغيير عنصرين؛ أحدهما إخراج الأردن والسلطة الفلسطينية من المعادلات الإقليمية، كون «صفقة القرن» تتم على حسابهما.

والآخر دعم إسرائيل في قيادتها المنطقة، مع ضرب المشروع الإقليمي لإيران وحصار حلفائها من المليشيات، عبر سياسة العقوبات و«الضغط الأقصى» التي بلغت حدّاً متقدماً، في اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني.

وإضافة إلى فتح السعودية مجالها الجوي أمام رحلات شركات الطيران الإسرائيلية، مع تزايد طرح موضوع التطبيع في الصحافة السعودية، في ظل ما هو معلوم للكافة من صعوبة أن يتحدث الصحافيون والإعلاميون بذلك، من دون ضوء أخضر من الحكومة السعودية. وستتزايد ضغوط واشنطن على الرياض في الأسابيع المقبلة، لكي تنخرط بصورة أكبر في التطبيع العلني، بسبب مكانة السعودية عربياً وإسلامياً، التي ستخدم ترامب في معركته الانتخابية.

> تتصرّف الإمارات بـ«طموح إقليمي» يفوق قدراتها التي تنحصر بالمال السياسي، الذي يبقى تأثيره مؤقتاً
>
> تعمل إسرائيل على توظيف حالات «الانكشاف الخليجي»، و«الضعف العربي المزمن» لتوطيد مكانتها الإقليمية

وتتعلق الملاحظة الأخيرة بالدور الإماراتي في الشرق الأوسط بعد التطبيع. وعلى الرغم من احتمال استفادتها، «آنياً»، من علاقتها بإسرائيل، فالمؤكد أنها تبقى دولة صغيرة (Small State)، بمفاهيم علم العلاقات الدولية، لكنها تتصرّف بـ«طموح إقليمي» يفوق قدراتها التي تنحصر بالمال السياسي، الذي يبقى تأثيره مؤقتاً، ولا يستطيع تعويض غياب عناصر القوة الصلدة عن هذا البلد.

أمانية إدارة ترامب، (بتشجيع من صهره ومستشاره جاريد كوشنر) بيع الإمارات مقاتلات F-35 الأميركية، كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز في 19/ 8/ 2020، فسيبقى محكوماً بموافقة لجان الكونغرس عليه (المؤيدة لإسرائيل)، فضلاً عن التعويض الكبير، الذي سيطلبه الإسرائيليون، لقاء موافقتهم. علماً أن ثمة أصواتاً من الحزب الديمقراطي، كما كتبت ديبي واسرمان شولتز، في ميامي هيرالد (5/ 9/ 2020) تعترض على إمكانية تزويد إدارة ترامب الإمارات بهذه المقاتلات، «لأن ذلك يعرض أمن إسرائيل للخطر، ويهدّد تفوقها النوعي على دول المنطقة»، فضلاً عن إمكانية تسرّب أسرار هذه المقاتلة إلى الإيرانيين الذين يجوبون الإمارات طولاً وعرضاً.

انخراط الإمارات في صراعات إقليمية، في اليمن وليبيا وسورية وشرق المتوسط، وحصار قطر، ودعم النظام المصري، والرغبة في السيطرة على عدة مؤانئ مهمة... إلخ، ناهيك عن حشر نفسها في عداءٍ معلن مع أنقرة وطهران، ووضع كل بيضها، مجدّداً، في سلة ترامب ونتنياهو، على الرغم من أزماتهما الداخلية المتصاعدة، قد يؤدي، في المديين، المتوسط والبعيد، إلى استنزاف قدرات الإمارات المالية، وربما التأثير على أمنها واستمرارها واقتصادها وتماسكها دولة اتحادية، واحتمال تحويلها إلى ساحة صراع بين إيران وإسرائيل، سيما بعد تصريح وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في 6 سبتمبر/ أيلول، أن الإمارات وإسرائيل، توصلتا إلى اتفاق لتشكيل تحالف ضد إيران، لحماية الأراضي الأميركية والشرق الأوسط.

باختصار، أوجد الاتفاق الأميركي - الإسرائيلي مع كل من الإمارات والبحرين زخماً «مؤقتاً» في العالم العربي والشرق الأوسط، لكنه يستهدف إيران، ويزيد التوتر الأمني معها، وفي الخليج، فضلاً عن استعداء حركات المقاومة الفلسطينية التي لا تزال تتذكّر جريمة اغتيال القيادي في حركة حماس، محمود المبحوح، في دبي عام 2010.

زخمٌ سيبقى محكوماً بأهداف الثنائي واشنطن - تل أبيب. ولذلك قد لا تجني منه أبوظبي والمنامة غير «قبض الريح»، تماماً مثلما حدث في اتفاقيات التسوية السابقة، في حالات مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تثبت التوظيف الإسرائيلي للتسوية والتطبيع ضمن رؤية استراتيجية، لكي تصل إلى وضع القوة الإقليمية المهيمنة، على حساب العرب والأتراك والإيرانيين دائماً.

(كاتب فلسطيني)

عندما يكون القانون مجرّماً في مصر

عصام عبد الشافي

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، وعلى الرغم من الأزمات والكوارث التي يشهدها المجتمع المصري على كل المستويات، خرجت السلطة الحاكمة بقانون مشبوه، أطلق عليه أنصاره اسم «قانون التصالح»، وهو القانون رقم 17 لسنة 2019، وتعديلاته بالقانون رقم 1 لسنة 2020، والخاص بالمباني والعقارات التي يقول النظام إنه تم بناؤها بالمخالفة للقوانين، وإنها تمثل اعتداء على أراضي الدولة من ناحية، واعتداء على الأراضي الزراعية من ناحية ثانية. ونصت الإجراءات التنفيذية للقانون على إمكانية أن يتقدّم المخالفون بطلبات للمصالحة مع الحكومة خلال مدة أقصاها ستة أشهر، تنتهي في 30 سبتمبر/ أيلول 2020، ويجوز لرئيس الوزراء تمديدها، وهنا تثار أبعاد وإشكالات عديدة مرتبطة بهذا القانون ودلالات التوقيت.

من الأعراف القانونية الراسخة في معظم الدول أنه لا تطبيق للقوانين بأثر رجعي، وهذا أيضاً نص دستوري، أكد عليه قانون النظام الحاكم في مصر الصادر عام 2014، إذ نصّ عليه في المادة 95، بأن العقوبة شخصية، و«لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون».

وينص هذا القانون المشبوه على ملاحقة أصحاب المباني التي تم إنشاؤها منذ 11 مايو/ أيار 2008 إلى 22 يوليو/ تموز 2017 وبافتراض استناد المنفذ إلى القانون رقم 106 لسنة 1976، أو إلى القانون رقم 119 لسنة 2008، فإن الأمر أيضاً لا تقع مسؤوليته الكاملة على كاهل المواطنين، ولكن على كاهل الجهات التنفيذية التي تراخت في تنفيذ أحكام هذا القانون ونصوصه كل هذه السنوات. الأمر الذي يفتح المجال أمام ممارسات الحكومات السابقة، وخصوصاً في عهد حسني مبارك، وطرحت عشرات القوانين غير الدستورية، ونفّذتها فعلياً في مواجهة المواطنين، وبعد أن تستنفد أغراضها من القانون، تقوم بتحريك محامين محسوبين عليها للطعن في دستورية هذه القوانين، وهو ما يرسخ فكرة أنها تضع في كل قانون أسس الطعن عليه، للعمل بها وقتما تشاء وإلغائه وقتما تشاء على حساب مصالح المواطنين وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي.

ومنذ الإعلان عن القانون، وهناك حالة متفاقمة من التضارب في الأرقام والإحصاءات بشأن حجم المخالفات، وكيفية تسويتها، فيصدر تصريح عن الجهاز المركزي للمحاسبات بأنّ هناك 3,7 ملايين مبنى مخالف، ويصدر تصريح عن وزارة الإسكان بأنها 7,4 ملايين مبنى، ثم يأتي رئيس الوزراء ويقول إن 50% من مباني مصر مخالفة، وإنها قد تصل إلى 20 مليون عقار، وإذا ما لم يتم الدفع فهذا يعني أن نصف الشعب سيكون مصيره الشوارع أو السجون تحت طائلة القانون. وذهب إلى أنه تم تحرير 3,7 ملايين محضر مخالفة، وأن من اتجهوا إلى التصالح حتى 1 سبتمبر/ أيلول 2020 بلغوا 370 ألفاً فقط، ولن تدفع الغالبية العظمى أمام اعتبارات عديدة، منها انعدام العدالة في القانون ابتداء، وفي التنفيذ تالياً، وغياب محاسبة المسؤولين المباشرين عن وجود هذه المخالفات خلال عقود ممتدة، وحالة الفقر الشديدة التي يعاني منها الملايين في مصر، وفق إحصاءات دولية، توضح أن حوالي 60% من مواطني مصر دون خط الفقر. إلى جانب قناعة الملايين أن هناك مخالفاً أكبر ومعتدياً أكبر على أراضي الدولة، لم ولن يعاقب، وهو الجيش، ومن بعده الأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات القضائية، أي منظومة ما يطلق عليه عبثاً المؤسسات السيادية في الدولة.

ومن ناحية ثانية، إذا كانت الحكومة تقول إنها تتوقع تحصيل نحو أربعة مليارات جنيه من غرامات المخالفات، فهل لديها تقدير لحجم المليارات التي سيخسرها ملايين المواطنين جرّاء هدم عقاراتهم وبيوتهم التي أفنى كثيرون فيها حياتهم وسنوات عمرهم حتى يبنوها؟

وإذا افترضنا جدلاً أن هناك 20 مليون مبنى مخالف، كما ذكر رئيس الوزراء، وبافتراض أن الحد الأدنى لتكلفة بناء المبنى الواحد 50 ألف جنيه، فنحن أمام رقم تقديري، يصل إلى تريليون جنيه مصري، والأهم والأخطر من هذا الرقم هو الأضرار الاجتماعية والنفسية التي سيعاني منها المواطنون جرّاء هدم بيوتهم.

يضاف إلى ذلك أمر ثالث، في إطار الأبعاد الاقتصادية، أنه لو افترضنا سداد المواطنين المليارات الأربعة كاملة كما تتوقع الحكومة، فهذا يعني مزيداً من الركود الاقتصادي، لأنه يعني سحباً من أرصدة المواطنين واحتياطياتهم، في وقت تعاني الدولة، بل العالم أجمع، من حالة ركود اقتصادي كارثية أمام تداعيات أزمة كورونا، وفقدان مئات الآلاف وظائفهم، وإغلاق وإفلاس عشرات الآلاف من الشركات، وعودة مئات آلاف من المصريين العاملين في الخارج.

أضف إلى ذلك كم الأموال المهدرة في عمليات (وإجراءات) تنفيذ القانون، وما يشوبها من فساد، فالقانون على سبيل المثال ينص على وجود رسم فحص هندسي، تتراوح تكلفته على المواطن من ألف إلى خمسة آلاف جنيه. ويقول المنطق إنه إذا كانت الحكومة تقول بوجود مخالفات، فهذا يفترض أن لديها رسوماتها الهندسية التي تؤكد هذه المخالفات، أو على الأقل تقوم الإدارات الهندسية التابعة لإدارات الأحياء ومجالس القرى بهذه الرسومات، والتي يعاني منها المواطنون مع المكاتب الهندسية، وتتم إعادتها عدة مرّات أمام تعنت الإدارات الهندسية، والتي تطلب عليها تعديلات عدة مرات.

ثم يأتي باب آخر للمعاناة، وهو تقدير الحكومة أرقاماً للتسوية تتراوح بين 50 إلى 2000 جنيه للمتر الواحد يدفعها المواطن، تختلف باختلاف موقع المباني المخالفة وطبيعتها، يقوم المخالف بدفع 25% مقدماً والباقي على ثلاث سنوات، وهو ما يرهن المواطنين وحركتهم وأعمالهم للحكومة خلال هذه السنوات، أو يدور خلفها في المحاكم وأقسام الشرطة، في ملاحقات ومتاهات لن يخرج منها.

> تتبنّى حكومات نظام السيسي، المتعاقبة منذ 2013، سياسات ممنهجة لإفقار المواطنين وإذلالهم
>
> أحد أهم أبعاد إصدار قانون التصالح وغيره أن يكون على كل مواطن حكم قضائي، بمثابة السيف فوق رقبته

وفي الأبعاد السياسية، تتبنّى حكومات نظام عبد الفتاح السيسي، المتعاقبة منذ 2013، سياسات ممنهجة لإفقار المواطنين وإذلالهم، ليس هذا فحسب، ولكن أيضاً إدخالهم في سلسلة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية التي لا تنتهي، وأحد أهم أبعاد إصدار هذا القانون (وغيره) أن يكون على كل مواطن حكم قضائي، يكون بمثابة السيف فوق رقبته، يتم استخدامه من جانب النظام متى شاء لردع المواطنين وقهرهم، وإلا ماذا يعني تحويل أصحاب 20 مليون مبنى إلى النيابة، جرّاء مخالفاتٍ مرّت عليها عشرات السنوات؟ وماذا يعني تحويل 50 مليون مواطن إلى النيابة، بدعوى عدم مشاركتهم في مسرحية انتخابات ما سمي مجلس الشيوخ، وقس على ذلك الكثير والكثير.

أضف على ذلك استخدام النظام ورقة الهدم وإزالة المخالفات، لترسيخ الفتنة الدينية والطائفية في المجتمع المصري، وإلا ما دلالة تأكيد رأس النظام أنه تم هدم 30 مسجداً، وسيتم هدم 70 أخرى، في وقت يتم الحفاظ على كنائس تم بناؤها بالمخالفة أيضاً بتصريحات رسمية من أطراف محسوبة عن حكومة النظام.

وبُعد ثالث، شديد الدلالة، يتمثل في إعلان السيسي وتهديده بنشر الجيش في كل قرية وفي كل مدينة لتنفيذ القانون وهدم المباني المخالفة، وهو ما يعني تغول الجيش على مقدرات المواطنين، وعسكرة ثرواتهم وحياتهم، ليس هذا فقط، بل الأخطر من ذلك هو تحويل الجيش من مؤسسة وطنية لها مهامها المقدّسة إلى أداة لهدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها بقوة الدبابة وقهر السلاح.

وبعد ...، ليس هذا القانون للتصالح، ولكنه للجباية، للقهر، للإذلال، لانتهاك ما تبقى من حقوق المواطنين وكرامتهم، في وقت يفشل فيه النظام في إدارة كل ملفات السياستين الداخلية والخارجية، فيصب غضبه على الفقراء وغير القادرين، لتعويض إخفاقاته ودفع فاتورة فشله المستمر، في وقت تترسّخ فيه منظومة الفساد العسكري والأمني والسياسي لصالح النافذين العاملين في كنف النظام، والذين لا يعنيهم بأي حال أمن الدولة أو كرامة المواطن، أو استقرار المجتمع وسلامه الاجتماعي، ولم لا، وقد تحولت كل مؤسسات الدولة إلى أذرع لفرض الهيمنة وترسيخ الاستبداد والاستعباد.

(كاتب وباحث مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر**
■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري**
■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي**
■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads